مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 10، عدد رقم: 02، جوان 2021، صص: 231- 256

تاريخ الاستلام(2020/11/21)تاريخ القبول (2021/03/15)تاريخ النشر (2021/06/30)

من أسرار الحمل على اللفظ والمعنى عند الشيخ زكريا الأنصاري (ت926هـ) دراسة تطبيقية في كتابه (إعراب القرآن العظيم)

From Bearing Secrets on the Utterance and Significance with Sheikh Zakaria Al-Ansari (926 H) An Applied Study in his Book (Morphology of the Holy Qur'an)

أيمن سعود متعب القيسي
جامعة بغداد (العراق)، thmazdlyna@gmail.com

ملخص:

إن أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو في النص القرآني وأوضحها، ظاهرة الحمل في اللغة، وذلك على مستوى البنية والتركيب والدلالة والإعراب، وإعطاء حكم بعضها لبعض. والحمل في العربية باب واسع تندرج فيه فروع كثيرة، منها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، والحمل على كليهما معا وغير ذلك. وقد وجدت الشيخ زكريا الأنصاري قد ذكر أمثلة الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، وعلى كليهما مجملة دون الميل إلى تكثير أحدها وتقليل الآخر، فذكر أمثلة في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، والاستئناف والعطف، كما هو مفصل في هذه الدراسة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن العربية فيها من السعة ما لا نجده في غيرها من اللغات، وأن نظامها يتصف بالمرونة. هذا.. وقد جاءت خطة البحث على ثلاثة مطالب، الأول بعنوان: الحمل على اللفظ وفيه الإخبار عن المثنى بالمفرد، والإخبار عن الجمع بالمفرد، وترجيحه وجه إعرابي، ووصف جمع المذكر بجمع المؤنث. ثم المطلب الثاني، وهو الحمل على المعنى، واشتمل على إسناد النهر إلى غير ظاهره، وتقوية الوجه الإعرابي، والإعراب على أكثر من وجه، وخلاف مقتضى الظاهر، والتأنيث. أما المطلب الثالث، فقد ناقش ما يحتمل اللفظ

المؤلف المرسل: أيمن سعود متعب القيسي ، الإيميل: thmazdlyna@gmail.com

والمعنى معا، وفيه التذكيروالتأنيث، والاستئناف والعطف، والإفراد والجمع، ثم الخاتمة والنتائج.

كلمات مفتاحية: الإخبار عن المثنى بالمفرد، الحمل على اللفظ دون المعنى، تقوية الوجه الاعرابي.

Abstract:

The most widespread phenomenon to deviate from the grammar standards in the Qur'anic text and its clearest is the phenomenon of conveyance/bearing in the language, at the level of structure, composition, connotation and syntax/morphology, and giving judgment to each other. Bearing in Arabic is a broad chapter in which many branches fall into, including the bearing on the utterance and significance, and the bearing on both together and so on. Sheikh Zakaria Al-Ansari mentioned examples of bearing on the utterance and significance and on both of them in aggregate without tending to increase one of them and reduce the other. So, he mentioned examples in masculinity, feminization, singularity, pluralism, succession and conjunct, as is detailed in this study. This indicates that Arabic has a capacity that we cannot find in other languages, and that its system is characterized by flexibility. The research plan came in three enquiries, the first is entitled: bearing according to the verb, which includes reporting about the duality via the singular, informing about the plural via the singular, and its preference in an Arabic expression, and describing the masculine plural with the feminine plural. Then, the second one, which is the bearing on the meaning, and it included the attribution of the prohibition (negation) to the other than its apparent, and the strengthening of the morphological face, and the morphology in more than one facet, and contrary to the imperative of the apparent, and feminization. Whereas for the third enquiry, it discussed what may bear both the utterance and significance, and it includes masculinity and femininity, succession and conjunct, individuality and plurality, then the conclusion and the results.

Keywords: Reporting about duality via singular, utterance bearing without significance, morphological facet strengthening.

1. المقدمة

الحمدُ للهِ منزل الكتاب على سيد العباد، وأفصح مَن نطق الضاد سيدنا محمد صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين له إلى يوم الميعاد... وبعد:

فإنّ علم النحو علم شريف؛ لأنّه يتوصل به إلى علم أشرف وهو معرفة كلام خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وهو من أسمى العلوم قدرًا وأنفعها أثرًا به ننطق فصيحاً ونكتب صحيحًا، وبه سلم القرآن الكريم من عادية التحريف واللحن ثم

إن من المسائل النحوية ما لها أهمية خاصة تفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين وتدفعهم للتفكير في كثير منها، لذا اختار الباحث أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو في النص القرآني وأوضحها، ظاهرة الحمل في اللغة، وذلك على مستوى البنية والتركيب والدلالة والإعراب، وإعطاء حكم بعضها لبعض.

أما التمهيد

فإنّ الحمل في العربية باب واسع تندرج فيه فروع كثيرة، منها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، والحمل على كليهما معا وغير ذلك.

وقد وصفه ابن جني بأنه مذهب فسيح بقوله: "اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد, ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر, وتذكير المؤنث, وتصوير معنى الواحد في الجماعة, والجماعة في الواحد, وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا, وغير ذلك مما تراه بإذن الله"[1].

ويرى كذلك في «باب الجمع بين الأضعف والأقوى»، باب الحمل على اللفظ أقوى منه على المعنى[2].

وقد تعقب ذلك الاستراباذي معترضا بأن الاستقراء دليل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار جانب المعنى، وأن كثرة وروده هي دليل قوته، ولا يستقيم أن يكون ما قل في اللغة أكثر مما كثر فيها، ورد ما ذهب إليه ابن جني في عدم جواز العودة إلى جانب اللفظ بعد الحمل على المعنى، ثم استدل على جواز الأمرين في اللغة[3]، وأن ذلك وراد في القرآن الحكيم.

وقد وجدت الشيخ زكريا الأنصاري قد ذكر أمثلة الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، وعلى كليهما مجملة دون الميل إلى تكثير أحدها وتقليل الآخر، فذكر أمثلة في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، والاستئناف والعطف، كما هو مفصل في هذه الدراسة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن العربية فيها من السعة ما لا نجده في غيرها من اللغات، وأن نظامها يتصف بالمرونة.

وفي هذه العجالة، عمدت إلى رصد المواضع التي ذكرت في (إعراب القرآن العظيم) للشيخ زكريا الأنصاري، لما لهذه الظاهرة من أهمية بالغة في العربية، إذ إنها تقوم على ركنين: هما المعنى والصناعة، فقد تبدو حالة إعرابية ما هي في ظاهرها غير منتظمة، أو أنها بعبارة أخرى غير متوافقة وقواعد الصناعة النحوية، فدأب النحاة إلى إيجاد ما يسوغ إعرابها، فنشأ عن ذلك السعر ظاهرة الحمل على اللفظ والمعنى[4].

ويطالعنا في هذه المناسبة ما حكاه أبو عمرو، أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال نعم، أليس بصحيفة! وهذا مما قد ذكرناه فيما مضى من كتابنا، غير أنا أعدناه لقوته في معناه[5]، ففي هذه الرواية تظهر مخالفة نظام العربية في مطابقة التذكير والتأنيث، إلا أنهم جبروا تلك المخالفة اللفظية بالحمل على المعنى، فالكتاب محمول على معنى الصحيفة.

أما مشكلة البحث:

فمن أهم المشكلات التي تواجهنا في فهم بعض الاستعمالات اللغوية، مشكلة تبدو في عدم التلاؤم بين الكلمة وما يتطابق معها نحويًا أو دلاليًا.

وقد انتبه علماؤنا المسلمون والعرب من أهل النحو والتفسير لهذه الاشكالية النحوية الدلالية بطرق منها الحمل على المعنى، وبذلك يصير النص مفهوماً وربما مفتوحاً على عدد من التأويلات.

أما أهداف البحث:

فإنّ أوسع ظاهرة للعدول عن معايير النحو في النص القرآني وأوضحها، ظاهرة الحمل في اللغة، وذلك على مستوى البنية والتركيب والدلالة والإعراب، وإعطاء حكم بعضها لبعض. وقد وجدت الشيخ زكريا الانصاري قد ذكر أمثلة الحمل على اللفظ والحمل على المعني وعلى كليهما دون الميل إلى تكثير أحدهما وتقليل الآخر وهذا إن دل على أن العربية فيها من السعة ما لا نجده في غيرها من اللغات.

أما منهجيته فقسمته إلى الحمل على اللفظ والحمل على المعنى دون اللفظ والحمل على اللفظ والمعنى.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

2. الحمل على اللفظ

1.2.توطئة:

من المعلوم أن اللفظ هو الحامل المادي للمعنى الذي هو فكرة ذهنية مجردة، وأسمى سماته كونه منطوقا، وهذا ما لم يغفل عند أغلب أهل اللغة في إشاراتهم، فهذا إمام النحاة سيبويه، يقصد باللفظ العلامة الإعرابية أو الإعراب[6]، فإنه يرى أن الشكل اللفظي المتمثل في النصب يتبع معنى معينا، "واللفظ في الأصل: مصدر لَفَظت الرَّحَى الدقيق، إذا رمته إلى خارج. "والمراد باللفظ" هنا الملفوظ به، وهو "الصوت" من الفم "المشتمل على بعض

الحروف" الهجائية، "تحقيقا" كزيد، "أو تقديرا" كألفاظ الضمائر المستترة. وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث سبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقا لاسم السبب على المسبب"[(7)].

ولم يغفل ابن جني جانب الحمل على اللفظ، فقد عقد له بابا أسماه: "باب الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره"، قال فيه: "اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به. فإذا شاهدت ظاهرًا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله, وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه"[(8)].

والحمل على اللفظ من المسائل التي اهتم بها الشيخ زكريا الأنصاري، بيانا وتطبيقا، وذلك فيما سيأتي:

2.2. الإخبار عن المثنى بالمفرد:

وهو أسلوب من أساليب العربية، وله علاقة بالتلون اللفظي، وقد ورد ذلك في التنزيل الحكيم، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[(9)]، فأخبر عن "الجنتين" بالمفرد فقال: "آتت".

وقد ذكر الشيخ زكريا الأنصاري على هذا التغاير اللفظي فقال: "أفرد «آتَتْ»؛ حملاً على اللفظ؛ لأن «كلتا» مفرد"[(10)]، فلم يقل «آتتا» بصيغة التثنية؛ ذلك لأنه حمل لفظ «كلتا» على الإفراد، إذ يرى أهل البصرة «كلا وكلتا» مفردان[(11)]، بينما يرى الفراء أن «كلتا» مثنى، وهو مأخوذ من «كلّ» فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، ولا يتكلم بواحد، ولو تكلم لقيل: كِلْ وكِلْت وكلان وكلتان[(12)].

وقد وصف القرطبي هذا التوجيه بأنه ضعيف عند أهل البصرة؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تكون ألفه في النصب والجر ياء مع الاسم الظاهر؛ ولأم معنى «كلا» مخالف لـ«كل»[(13)].

إلا أنني وجدت للفراء توجيها آخر، وهو الأظهر عنده، قال: "ولك يقل «آتتا»؛ وذلك أن «كلتا» ثنتان لا يفرد واحدتهما"[(14)].

إذن، فقد وردت المخالفة اللفظية بين المبتدأ «كلتا» المثنى وخبره «آتت» المفرد، فإن «كلتا» وإن كانت تدل على التثنية فلفظها مفرد، ولذلك جاز الخبر مفردا حملا على لفظ «كلتا».

ويحتمل أن «آتت» راجع إلى الجنة التي لها وجهان، فإذا نظرت يمينا أو شمالا رأيت في كلتا الناحيتين ما تقر به عينك ويملأ قلبك سرورا، فالإخبار في حقيقته يعود إلى المفرد وهو الجنة[15]، فما أجمل دقة الاختيار اللفظي وما أعظم إعجازه.

أما الصناعة النحوية، فإنها ترى "أن «كلا وكلتا» اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد، ومعناهما مثنى؛ ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المثنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، ولم يقل «آتتا»؛ فلما كان لـ«كلا وكلتا» حظ من الإفراد وحظ من التثنية، أجريا ي إعرابهما مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنى تارة، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر"[16].

وبناء على هذا فإن «كلا وكلتا» لا تكونان بمعنى المثنى إلا إذا أضيفتا إلى الضمير «كلتاهما، كلاهما».

وقال الشوكاني: "أخبر عن «كلتا» بـ«آتت»؛ لأن لفظه مفرد، فراعى جانب اللفظ"[17].

وقد ورد في كلام العرب إفراد «كلا وكلتا»، ومن ذلك قول جرير[18]:

كلا يومي أمامة يوم صد ** وإن لم نأتها إلا لماما

إذ لو كان مثنى لقال «يوما»؛ لأن المثنى لا يعود له مفرد.

وثمة دليل آخر، فلو كانا مثنيين لأدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في قوله «جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما»؛ ولأنهما لا يعربان إعراب المثنى، إلا بشرط إضافتهما إلى الضمير على الصحيح[19].

وقد فصل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة، وساق لها أدلة من أقوال الشعراء، إذ قال: "فأما رَدُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، فقال: «آتَتْ» بالإفراد حملًا على اللفظين ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لكان يقول: «آتَتْا»، كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا، وقال الشاعر:

كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رجال، كأنهم ** أُسُودُ الشّرَى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[20]

فقال: «ذو» بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لقال «ذَوَا»، وقال الآخر:

كِلَا أَخَوَيكُم كان فَرْعًا دِعَامَة ** ولكنهم زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصًا[21]

فقال «كان» بالإفراد حملًا على اللفظ، ولم يقل «كانا»"[22].

وشواهد أخرى ساق ذكرها تأكيدا على القول بإفراد «كلا وكلتا»، لم أدونها بغية الاختصار والإيجاز.

3.2. الإخبار عن الجمع بالمفرد:

وهذا شكل من أشكال الحمل على اللفظ، وقد ذكر الشيخ زكريا الأنصاري هذا الحمل عندما أعرب قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[23]، فأخبر عن اسم الجمل «كل» بـ«آتيه» على الإفراد، وما هذا إلا أنه حمل على اللفظ لأنه اسم مفرد[24].

قال النحاس: "إن بعضا وكلا يخبر عنهما بالواحد، وذلك في القرآن"[25]. ويرى أبو حيان أن «كل» اسم للجمع، واسم الجمع لا يجوز أن يخبر عنه بمفرد، تقول: القوم ذاهبون، ولا نقول: القوم ذاهب على الإفراد، وإن كان لفظ القوم مفردا، وإنما حسن «كلكم ذاهب»؛ لأنهم يقولون: كل واحد منكم ذاهب، فكان الإفراد مراعاة لهذا المعنى[26].

فأبو حيان يرى أن إفراد «آتيه» من قبيل الحمل على المعنى لا اللفظ، وقد تعقبه السمين الحلبي الذي يرى أن "تسمية الإفراد حملا على المعنى غير الاصطلاح، بل ذلك حمل على اللفظ، الجمع هو الحمل على المعنى"[27].

وأوضح من هذا ما أشار إليه ابن هشام من أنه إن كانت «كل» مضافة إلى معرفة، فإنه يجوز الإخبار عنها بالإفراد مراعاة للفظها وإن أخبر بالجمع عنها فقد راعى المعنى[28].

4.2. ترجيح وجه إعرابي:

قد يترجح وجه إعرابي على آخر، وما ذلك إلا مراعاة للجانب اللفظي، وهذا ما أشار إليه الشيخ الأنصاري عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا﴾[29]، فـ«موطئا» يحتمل أن يكون مفعولا به، بمعنى ولا يدوسون مكانا من أمكنة الكفار، ويحتمل أن يكون ظرفا، بمعنى: ولا يضعون أقدامهم في موضع، وثمة وجه ثالث استحسنه الأنصاري، وهو أن يكون مصدرا، كالموعد والمورد، وهو حسن هنا، يوافق ما قبله من المصادر[30].

وهذا ما رجحه السمين الحلبي، فقد ذكر الأوجه الثلاثة، وجعل أظهرها أن يكون «موطئا» مصدرا ميميا على وزن «مفعل»[31].

إذن نصبه على المصدر ليناسب المصادر التي ذكرت آنفا، وهي: «ظمأ»، وهي مصدر سماعي للفعل «ظمئ، يظمأ»، و«نصب»، مصدر سماعي للفعل «نصب، ينصب»، و«موطئ»، وزنه مفعل، وهو مصدر ميمي للفعل نفسه وعلى الوزن نفسه[32].

ومنه أيضا القراءة بالجر، في قوله تعالى: «وَحُورٍ عِينٍ»[33]، مراعاة للفظ، قال الأنصاري: "ويقرأ[34] بالجر عطفا على «أكواب» في اللفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يطاف بهن"[35]، وهو متابع للعكبري في ذلك[36].

والوجه أن العطف على المعنى أظهر من العطف على اللفظ، لإمكان أن يكون معطوفا على «بأكواب»، وذلك يتجوز في قوله «يطوف»، إذ معناه: ينعمون فيها بأكواب وبكذا، وبحورٍ، وهو قول الزجاج والزمخشري[37].

وذكر الحلبي وجها آخر يؤيد مراعاة المعنى للفظ، وهو أن يكون معطوفا على «بأكواب» حقيقة، وأن الولدان يطوفون عليهم بالحور أيضا، فإن فيه لذة لهم، طافوا بالمأكول والمشروب والمتفكه بعد المنكوح، ولا التفات إلى قول العكبري[38].

إذن «وحورٍ عينٍ»، محفوظ على غير ما ذهب إليه من العطف على اللفظ؛ لأن معنى «يطوف عليهم ولدان مخلدون»، ينعمون بهذا، وكذلك ينعمون بلحم طير، وكذلك ينعمون بحورٍ عينٍ[39].

وبهذا يكون الأظهر في قراءة الجر، مراعاة المعنى أكثر منه في اللفظ والسياق يؤيد ذلك.

5.2.وصف جمع المذكر بالمؤنث:

من المعلوم في اللغة العربية أن يتطابق الصفة والموصوف تذكيرا وتأنيثا، إلا أنه في بعض المواضع قد تختلف هذه الموافقة، ومن أسباب هذا التباين مراعاة اللفظ، ومن أمثلة هذه الظاهرة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[40]، فأشار شيخ الإسلام الأنصاري إلى تعليل ذلك متسائلا: "إن قيل: الأيام: واحدها: يوم، والمعدودات: واحدها: معدودة واليوم لا يوصف بمعدودة؛ لأن الصفة هنا مؤنثة والوصوف مذكر؟ فالجواب: أنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع مجازا، والأصل معدودة؛ كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾[41]"[42]، وقد تابع أبا البقاء[43].

إلا أنني وجدت الرازي قد أجاب عن هذا الإشكال، فوضع حدا مفاده: أن الاسم إن كان مذكرا، فالأصل في صفة جمعه أن يجمع بالتاء المربوطة، فتقول: ثياب مقطوعة، هذا فيما يتعلق بـ«معدودة»، بصيغة المفرد، ثم يستأنف التعليق على «معدودات»، ويرى أنه قد ترد صفة الجمع المؤنث لما كان واحده مذكرا، ويرى أن ذلك نادر في اللغة، وأنه خلاف الأصل[44].

وفي توجيه الرازي نظر؛ ذلك لأنه جعل قواعد اللغة هي الأصل، وقاس عليها ما جاء في التنزيل الحكيم، والصواب أن آيات القرآن هي الأصل الذي قعدت حوله قواعد اللغة العربية.

والأظهر من هذا التوجيه هو ما تطرق إليه أبو حيان في تحليل هذه المسألة، فإنه يرى أن صفة الجمع الذي لا يعقل تأتي على وجهين، فتارة يوصف الاسم بالمؤنث المفرد المختوم بتاء مربوطة، نحو: معدودة، وتارة يعامل معاملة جمع المؤنث السالم نحو: معدودات، بالألف والتاء، فقد أشار إلى أنهما طريقان فصيحان واردان في الاستعمال اللغوي، كما تقول: جبال شامخة، وجبال شامخات، وأعمدة راسخة، وأعمدة راسخات، فتجعل صفة جمع التكسير للمذكر الذي لا يعقل كصفة الاسم المؤنث المفرد، وكصفة جمع المؤنث، ثم أطلق أبو حيان الحكم على هذه الظاهرة، بأن ذلك مقيس مطرد شائع في العربية[45].

فجاء وصف جمع المذكر «أيام» بجمع المؤنث «معدودات» حملا على الجانب اللفظي، كما قال به الشيخ الأنصاري آنفا.

ويضيف ابن عاشور على قول أبي حيان أن استعمال «معدودات» و«معدودة» راجع إلى البنية اللفظية لكلا اللفظتين، منطلقا من قاعدة أن الزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، إذ يرى أن «معدودات» اكثر من معدودة، ولأجل هذه قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾، لأنهم يقللونها غرورا أو تغريرا، وقال هنا «معدودات» لأنها ثلاثون يوما[46].

إذن فهو لاحظ معنى زائدا وكاشفا عن تلك المغايرة بين اللفظين، وهذا لم تخرج كتب النحو واللغة عما تقرر ذكره آنفا، فهي تقول بجواز وصف جمع غير العاقل بمفردة المؤنث وجمع مؤنث وأن كلا الاستعمالين صحيحان لغة، وفصيحان لسانا[47]، والله أعلم.

3. الحمل على المعنى دون اللفظ

1.3. إسناد النهر إلى غير ظاهره:

يحمل هذا الأسلوب الخطابي على المعنى دون اللفظ، وقد أطلق عليه الزركشي اسم وضع الطلب موضع الخبر، وهذا النعي بالمعنى، قال: "لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي وهو أبلغ في النهي لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه والنهي قد يقع مخالفته فكأن المعنى عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم"[48].

وقد آثر النظم القرآني إيراد هذا الأسلوب في النهي خاصة، وللشيخ زكريا الأنصاري زيادة إيضاح في إعرابه، ومن ذلك النهي الوارد في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾(49)، يقول الأنصاري: "النهي في اللفظ للشيطان، والمعنى: لا تتبعوا الشيطان فيفتنكم"(50).

فالنهي ظاهر أمره للشيطان على أن لا يفتن بني آدم، ولكننا إذا ما نظرنا إلى جانب المعنى فإنه سيقطع بأن النهي حقيقة لبني آدم أنفسهم، والمعنى النهي عن طاعته، وهذا من مبالغة النهي، وقد ورد في كلام العرب أمثال هذا الأسلوب، كقولهم: لا أعرفنك تفعل كذا، أي: لا تفعلن فأعرف فعلك، وقولهم: لا آتيك هنا، أي: لا تحضرن هنا فأراك، وبهذا يكون معنى النهي في الآية: لا تطيعوا الشيطان في فتنة فيفتنكم، ومثل هذا كناية عن النهي عن فعل والنهي عن التعرض لأسبابه، وهو ما أطلق عليه ابن عاشور بالنحي المحول(51).

فجاءت صياغة النهي عن اتباع الشيطان في فتنته إياهم بصيغة نهي الشيطان عن فتنتهم للإشارة إلى أن باستطاعتهم التحرر من الوقوع في حبائله(52).

ومما ينضوي تحت هذه الظاهرة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾(53)، فظاهر النهي للفتنة، وهو في حقيقته لبني آدم، قال الشيخ الأنصاري: "ويجوز أن يكون نهيًا بعد أمر؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾(54)، فالنهي لسليمان عليه السلام وجنوده، وهو في المعنى للنمل... فهنا يقال: لا تدخلوا في الفتنة، فإنه من يدخل فيها تحل به عقوبة عامة"(55).

والأمر الذي سوغ هذا إنما هو الحلم على المعنى كما ذكر آنفا.

وتأييد ذلك ما جاء في حاشية الصبان ما نصه: "يعني أن النهي وإن كان باعتبار القصد الأصلي عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة, والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة, لكنه حول في العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه على الإصابة المسببة عنه, وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيهًا على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين"(56).

ومن أمثلة النهي إلى غير ظاهره ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾(57)، فيرى الشيخ الأنصاري أن ظاهر اللفظ وقوع النهي على الحرج، أما جانب المعنى، فإنه يؤكد أن النهي للمخاطبين(58).

وفصل القول: هو أن الحرج لا يمكن أن يؤمر أو ينهى بعدم كونه في الصدر، ولذا فإن النهي الوارد يكون موجها من جانب المعنى إلى أمته ﷺ، ذاك لأن الأمر والنهي إنما يتعلقان بمن له شعور وعزيمة على الفعل والترك والحرج ليس كذلك، وإنما أسند النهي في ظاهره للحرج لقصد المبالغة في نهي المخاطب، على طريق ذكر اللازم وإرادة الملزوم، فإن الكناية أبلغ من التصريح، فقولك: «لا أرينك ههنا»، أبلغ من أن يقال: لا تكونن ههنا، إذ إن عدم كون المخاطب في ذلك المكان ملزوم لعدم رؤية المتكلم إياه[59].

أما كون وقوع نسبة المنهي عن الحرج إليه فإنه على طريقة التهييج والإلهاب والمبالغة في التنفير والتحذير، بحيث ينهى عنه من لا يمكن صدوره عنه أصلا، فكيف يمكن ذلك منه[60]. وغير ذلك من الأمثلة التي بينها الشيخ الأنصاري في إعرابه[61].

2.3. تقوية الوجه الإعرابي:

وللحمل على المعنى دور في تسويغ وجه إعرابي ما وتقويته، وقد بين ذلك الشيخ الأنصاري في بعض المواطن، ومن ذلك إعراب «يغفروا» من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾[62]، فقد جزم «يغفروا» على المعنى، أي: قل لهم اغفروا يغفروا[63].

وهذا ما ذهب إليه الفراء من قبل في معانيه، إذ قال: "ويكون جزمه على شبيه بأمر ينوى له مجددا... فـ«يَغْفِرُوا» فِي موضع جزم، والتأويل- والله أعلم-: قل للذين آمنوا اغفروا، على أنه شرط للامر فيه تأويل الحكاية"[64].

ويرى الأخفش أن «يغفروا» جواب «قل»، [65]، وقد فصل ابن الشجري القول في ذلك، إذ يرى بعد العرض والتفصيل أن أوجه القولين هو الجزم على أنه جواب أمر آخر غير «قل» مضمر، قل للمؤمنين اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا[66].

ثم يزيد في إيضاح هذا التوجيه قائلا: "والذي يوضّح إضمار أمر آخر أن «قل» لا بدّ له من جملة تحكى به، فالجملة المحكيّة به هي التي ذكرناها، لأن أمر الله لنبيّه بالقول ليس فيه بيان لهم... فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل"[67].

وقد نقل الشاطبي أن السكاكي ذهب إلى أن «يغفر» مجزوم بأداة جزم مقدرة، وهي اللام، أي: ليغفروا[68]، يقول الشاطبي معلقا على هذا التوجيه: "وهذا لا دليل فيه لشذوذه، والآية مجزومة على جواب الأمر، أي: قل لهم اغفروا يغفروا"[69].

وبهذا نخلص بعد هذا التفصيل إلى أن ما اختاره الشيخ الأنصاري متابعها من كان قبله هو الأظهر، وعليه الأكثرون، من أن «يغفروا» مجزوم حملا على المعنى لا اللفظ، وذلك على تقدير: قل لهم اغفروا يغفروا، وحذف المفعول لأن الجواب دال عليه[70]، والله أعلم.

وللحمل على المعنى أثر في تسويغ عطف الفعل على الاسم، وهذا ما تطرق إليه الشيخ الأنصاري عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا (1) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا (2) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (3) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (4)﴾[71]، فإنه يرى أنه ما عطف الفعل «فأثرن» على ما قبله من أسماء الفاعل، إلا لأنه حمل على معناه؛ لأن المعنى: اللاتي عدون، فأورين فأثرن[72]، وهو قول الهمذاني[73].

ويعني بقوله عطف على المعنى، أنه يجوز عطف الفعل على الاسم المشابه له في دلالته، كاسم الفاعل واسم المفعول، وهذا ما ذكره ابن مالك بقوله: "ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين، فمن عطف الفعل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[74]، وقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (3) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (4)﴾[75]، وحسّن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق لتأول «يقبضن» بقابضات، و«اثرن» بالمثيرات"[76].

فبذلك يكون الحمل على المعنى هو الذي قوى وسوغ عطف الفعل على الاسم، ومن قبله جزم الفعل في جواب فعل مضمر دال على الطلب، أما في هذا الموضع فقد عطف الفعل على الاسم لأن الفعل مشابه للاسم في المعنى والدلالة، فيصير المعنى: فالخيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فأثرن به نقعا، أي غبارا بشدة حركتهن[77].

وثمة أمثلة أخرى تندرج في هذا المضمون، ذكرها الشيخ الأنصاري آثرت عدم التفصيل فيها طلبت للإيجاز والاختصار[78].

3.3.الإعراب على أكثر من وجه:

للحمل على المعنى تأثير بارز جلي على تعدد التوجيهات الإعرابية واحتمالها في نفس الكلمة، بحيث يكون ذلك التوجيه سائغا مقبولا، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[79]

إذ وقف الشيخ الأنصاري عند إعراب «سفها»، فقد جوز فيه أن يكون مفعولا له، إلا أن الحمل على المعنى جوز توجيهه ثانيا على أن يكون مصدرا، لأن من قتل ولده فقد سفه سفها[80].

وللسمين الحلبي فضل تفصيل في إعراب «سفها»، فقد ذكر أن في إعرابه احتمالات أربعة: النصب على الحال، أي: ذو سفه، أو على المفعول من أجله، وكلنه استبعد هذا التوجيه، لانتقاض أحد شروطه، لأن السفه ليس علة باعثة على القتل، ويجوز أن يكون مصدرا لفعل مقدر، أي: سفهوا سفها، ثم جوّز أن يكون مصدرا على غير الصدر، أي من معنى الفتل، لأن هذا القتل سفه(81).

وهذا التوجيه الأخير إنما سوغه الحمل على المعنى، وأمثلة ذلك كثيرة.

4.3.خلاف مقتضى الظاهر:

قد توهم ظاهر دلالة الكلام السامع أنها هي الأقرب إلى تصوره، فتراه مترددا في استساغتها من عدمها، ولكن الحكم الفصل في توجيه الوجه السديدة إنما هو الحمل على المعنى، وقد استوقف الشيخ الأنصاري موطن واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾(82)، مثيرا تساؤلا: "فإن قيل: ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل إضلال إحداهما؟

فالجواب: ما قاله سيبويه: أن هذا الكلام محمولا على المعنى؛ كما تقول: أعددت هذه الخشبة أن تميلَ الحائطُ فأدعمه بها. ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط، وإنما المعنى: لأدعم بها الحائط إذا مال، فكذلك الآية، تقديرها: لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت"(83).

جاء في الكتاب: "فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه"(84).

وقد نسب إلى المبرد أن التقدير: كراهة أن تضل إحداهما، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى، إلا أن النحاس ينفي ما نسب إلى المبرد، قائلا: "وهذا القول غلط وأبو العباس يجلّ عن قول مثله لأن المعنى على خلافه وذلك أنه يصير المعنى كراهة أن تضلّ إحداهما وكراهة أن تذكّر إحداهما الأخرى وهذا محال، وأصحّ الأقوال قول سيبويه"(85).

ومعنى هذا أنهم أشكل عليهم التقدير في قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾، فإن قدروه كراهة أن تضل إحداهما، دخل في حكمه المعطوف عليه، وهو قوله ﴿فتذكر﴾، وهذا لا يستقيم، وإن قدروه إرادة أن تضل إحداهما، كان الضلال مرادا، وهذا هو الظاهر من دلالة

الآية. أما إذا ما رجعنا إلى الحمل على المعنى، فإننا سنأتي بأظهر قول، وهو: أن الكلام في هذا محمول على المعنى، والتقدير: أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت[86]، والله أعلم.

4. الحمل على اللفظ والمعنى معا

بعد أن تعرفنا على مفهوم الحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى، نشرع في الحلم على اللفظ والمعنى في آن واحد، وهذا ما تنبه له الشيخ الأنصاري، وذلك فيما يأتي:

1.4.التذكير والتأنيث:

وذلك في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾[87]، فقد ورد «منقعر» بصيغة التذكير وذلك على اللف، ولو حمل على المعنى لأنث، كما جاء في الآية الأخرى، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[88][89].

فأما التذكير فعلى اعتبار الحمل على اللفظ لأنه جنس، وأما التأنيث فعلى المعنى[90].

وقد تجلى هذا التوجيه فيما نقله القرطبي عن المبرد قائلا: سئل المبرد عن ألف مسألة، من ضمنها عن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾؟ فقال: كلما ورد عليك من هذا الباب، فإن شئت رددته إلى اللفظ تذكيرا، أو إلى المعنى تأنيثا[91].

وذهب ابن عصفور إلى أن النخل اسم جنس، واسم الجنس إن كان مما لا يعقل فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث، والغالب عليه التذكير، فتقول: له عندي ثلاث نخل وثلاثة نخل[92].

جاء في التحرير والتنوير: "وصف النخل، روعي في إفراده وتذكيره صورة لفظ نخل دون عدد مدلوله خلافا لما في قوله تعالى: ﴿كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾"[93]، وأظن أن مرجع ذلك إلى الحمل على اللفظ والمعنى كما قال المبرد، وتابعه الشيخ الأنصاري.

2.4. الاستئناف والعطف:

ومن ذلك ما كان ماثلا في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[94].

أشار الشيخ الأنصاري إلى أن لقوله: «ويقول» قراءتين[95]: الأولى بالرفع، وذلك على جعل الواو استئنافية، والأخرى بالنصب عطفا على قوله: «يأتي» من قوله تعالى في الآية التي تسبقها: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[96]، والعطف مذهب الزمخشري[97].

فمن استأنف رفع وأجرى الكلام على ظاهره، أما من عطف نصب وأجرى الكلام حملا على معناه، هذا قول الشيخ الأنصاري[98]، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري من قبل إذ يرى فيه الرفع والنصب فأما النصب فإنه على المعنى[99].

ويذكر أبو السعود توجيه القراءات الآنفة الذكر، ويرى أن النصب إنما ورد عطفا باعتبار المعنى، فكأنه قبل: فعسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا، إلا أنه يرجح الاستئناف على العطف لأن هذا القول إنما يصدر عن المؤمنين عند ظهور ندامة المنافقين لا عند إتيان الفتح[100].

وفي تأويل هذه الأوجه شرح طويل الذيل عميق السيل والذي يهمنا ما أضافه الحمل على المعنى واللفظ من دلالات.

3.4.الإفراد والجمع:

للفظ والمعنى أثر في دلالة اللفظة إفرادا وجمعا، ومن تلكم الألفاظ «أشياء» في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[101].

يقول الشيخ الأنصاري: "وهي مفردة في اللفظ، ومعناها الجمع"[102]، وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين، إنها اسم جمع من لفظ «شيء»، مفردة لفظا جمع معنى[103].

إذن فشيء كلمة تدل على الجمع إذا حملت على المعنى ومفرده إذا حملت على اللفظ، فما ظهرت هاتان الدلالتان إلا بواسطة الحمل على اللفظ والمعنى معا، وفيها فضل تفضيل من حيث الصياغة الصرفية لا محوج إليه.

5.الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. وبعد:

فقد اهتمت هذه الدراسة بظاهرة الحمل على اللفظ والمعنى عند الشيخ زكريا الأنصاري، في كتابه إعراب القرآن العظيم، الذي كشف النقاب عن أسرارها وأشار إلى لطائفها، وبعد التطواف الماتع في هذا الكتاب، لاحظت أن هذه الظاهرة من أهم مرتكزات النحو العربي ذاك لأنها تقوم على دعامتين أساسيتين هما الصناعة والمعنى.

وقد أولاها كثير من إعلام اللغة المتقدمين اهتماما وعناية ومنهم سيبويه والفراء والمبرد وابن جني، وكذا شأن أهل البيان والتفسير ومنهم الزجاج والنحاس والزمخشري والرازي وأبو حيان وغيرهم، وما ظهرت تلك العناية إلا لأهمية هذه الظاهرة.

ولهذه الظاهرة وجود واسع في آيات النظم القرآني الحكيم، وكذا في الشعر والنثر.

ثم إن ما تحمله هذه الظاهرة من احتمالات ومسوغات كلها موجودة في الاستعمال اللغوي، ذلك لأن حمل الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

1. أوصي بقيام مجموعة من الباحثين بإكمال هذه الفكرة وتطبيقها على الظواهر النحوية الأخرى.

2. أشارك الباحثين في هذا الموضوع الرأي في إعادة دراسة النحو على نهج صلته الوثيقة بالمعنى، وذلك بالرجوع إلى منهج علمائنا القدامى في الدرس النحوي الذي كان يعنى بالمعنى قبل التقعيد.

مراجع البحث وإحالاته:

(1)الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 413/2. ص: 27.

(2) ينظر: الخصائص، 317/2.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 169/2، والحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، 187.

(4) ينظر: الحمل على المعنى وأثره في جبر القواعد النحوية، 183.

(5) ينظر: الخصائص، 418/2.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، المغرب، 1999م، 200/1.

7(7)34. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.19/1-20، وينظر: الدلالة وجدل اللفظ والمعنى، مليكة سعيد، عود الند، مجلة ثقافية فصيلة، ع61، 2011م، 61.

(8) الخصائص، 251/1.

(9) سورة الكهف، الآية 33.

(10) إعراب القرآن العظيم، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت926هـ)، تح: د. موسى علي موسى مسعود، ط1، 1421هـ-2001م.، 373.

(11) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م، 361/2، 1. والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت671هـ)، تح: أحمد البزدوني، وإبراهيم اطفيش، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م، 401/10.

(12) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية، مصر، ط1. 142/2.

(13) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 402/10.

(14) معاني القرآن، للفراء، 142/2.

(15) ينظر: المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تح: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2004م، 416/1.

(16) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.، 56/1-57، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي، 9/15.

(17) فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، 354/3، وينظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط4، 1415هـ، 599/5.

(18) ديوان جرير، دار بيروت للنشر، بيروت، 1406هـ-1986م، 442.

(19) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 32/1.

(20) لم أقف على قائله، وهو في أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م، 310/1، ومفتاح العلوم، 237.

(21) البيت للأعشى في ديوان الأعشى الكبير، مسمون بن قيس.، 149.

(22) الإنصاف في مسائل الخلاف، 361/2، وينظر: 1مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م، 237.

(23) سورة مريم، الآية 95.

(24) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 386، والتبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 388/2.

(25) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعليق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ:47/1.

(26) ينظر: البحر المحيط، لأبي يحيى محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ297/7.

(27) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 652/7.

(28) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعرايب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي محمد، جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح: د. مازن مبارك، ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، 263، وشرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، محمد بن علي موفق الدين الموصلي المعروف بابن يعيش (ت746هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2001م، 160/1.

(29) سورة التوبة، الآية 120.

(30) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 214، والتبيان في إعراب القرآن، 663/2.

(31) ينظر: الدر المصون، 137/6، وروح المعاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، 44/6.

(32) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت1376هـ)، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ، 58/11.

(33) سورة الواقعة، الآية 22.

(34) وهي قراءة أبي جعفر وحمزة والكسائي، ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م، 426/1.

(35) إعراب القرآن الكريم، 510.

(36) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1204/2.

(37) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط4، 1418هـ 111/5، و الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ460/4.

(38) ينظر: الدر المصون:202/10.

(39) ينظر: الجامع لأحكام القران:204/17.

(40) سورة البقرة، الآية 203.

(41) سورة البقرة، الآية 80.

(42) إعراب القرآن العظيم، 188.

(43) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 165/1.

(44) ينظر: مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، 567/3.

(45) ينظر: البحر المحيط، 83/3.

(46) ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، 161/2.

(47) ينظر: تحفة الطلاب، 157، وبغية السائل، 164، والنخبة الصرف من أحكام الصرف، للدكتور خالد مصطفى الدمج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.، 166.

(48) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ-1957م، 352/3.

(49) سورة الأعراف، الآية 27.

(50) إعراب القرآن العظيم، 278، وينظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، للعلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المصري الخلوتي المالكي (ت1421هـ)، ضبطه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.، 520/1.

(51) ينظر: التحرير والتنوير، 32/5، وبغية السائل من أوابد المسائل، لوليد المهدي، دار الراف.، 1397.

(52) ينظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، 136.

(53) سورة الأنفال، الآية 25.

(54) سورة النمل، الآية 18.

(55) إعراب القرآن العظيم، 297.

(56) حاشية الصبان على الأشموني، 323/3.

(57) سورة الأعراف، الآية 2.

(58) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 275.

(59) ينظر: حاشية محيي الدين زادة على تفسير البيضاوي، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجي الحنفي (ت951ه)، ضبطه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 187/4، وحاشية الشهاب على البيضاوي، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069ه)، ضبطه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.242/4، والإكليل على مدارك التنزيل، للشيخ محمد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي (ت1333ه)، اعتنى به الشيخ محيي الدين أسامة البيرقدار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 282/3.

(60) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 209/3، والتكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم، د. فلاح حسن كاطع، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008م، 133-134.

(61) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 289، 334، 405.

(62) سورة الجاثية، الآية 14.

(63) إعراب القرآن العظيم، 488.

(64) معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215ه)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م، 160/1.

(65) ينظر: معاني القرآن، للأخفش، 82/1.

(66) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت542ه)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1991م، 61.

(67) المصدر نفسه: 61.

(68) ينظرك شرح الشاطبية لألفية ابن مالك، 81، وتمهيد القواعد، 438/9.

(69) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك، 82.

(70) ينظر: الكتاب الفريد، 588/5، والجدول في إعراب القرآن، 147/25.

(71) سورة العاديات، الآيات 1-4.

(72) ينظر: إعراب القران العظيم: 568.

(73) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت643هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ-2006م: 448/8.

(74) سورة الملك من الآية: 19.

(75) سورة العاديات، الآيات 3-4.

(76) شرح التسهيل، 240، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ، 234/11، والنحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط16.، 652/3.

(77) ينظر: فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة، لمحمد بن علي بن حسين المالكي، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 232، والكواكب الدرية على الأجرومية، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 136.

(78) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 262، 415، 377.

(79) سورة الأنعام، الآية 140.

(80) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 270.

(81) ينظر: الدر المصون، 187/5.

(82) سورة البقرة، الآية 282.

(83) إعراب القرآن العظيم، 200.

(84) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 53/3.

(85) إعراب القرآن، للنحاس، 137/1، وينظر: البحر المحيط، 732/2.

(86) ينظر: التفسير القيم، 119، والطرق الحكمية، 116.

(87) سورة القمر، الآية 20.

(88) سورة الحاقة، الآية 7.

(89) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 506.

(90) ينظر: شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، ضبطه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.9/1.

(91) ينظر: النحو الوافي، 22/1.

(92) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 137/17، وأيسر التفاسير، لأبي بكر جابر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.، 180/5.

(93) التحرير والتنوير، 194/27.

(94) سورة المائدة، الآية 53.

(95) ينظر: الكنز في القراءات العشر، 459/2.

(96) سورة المائدة، الآية 52.

(97) ينظر: الكشاف، 643/1.

(98) ينظر: إعراب القرآن العظيم، 244، وكشف المشكلات، للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ)، تح: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، 215.

(99) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت577هـ)، ضبطه بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، 252/2، والدر الناثرة في توجيه القراءات المتواترة، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد المهدي ابن عجيبة (ت1224هـ)، اعتنى به عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.، 126.

(100) ينظر: إرشاد العقل السليم، 49/3، والفتوحات الإلهية، للإمام سليمان بن عمر العجيلي الشافعي (ت1204هـ)، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 238/2.

(101) سورة المائدة، الآية 101.

(102) إعراب القرآن العظيم، 347.

(103) ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 296/6، والممتع في التصريف، 329/1.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

1. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
3. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ-1999م.
4. إعراب القرآن العظيم، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت926هـ)، تح: د. موسى علي موسى مسعود، ط1، 1421هـ-2001م.
5. إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط4، 1415هـ.
6. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعليق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
7. الإكليل على مدارك التنزيل، للشيخ محمد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي (ت1333هـ)، اعتنى به الشيخ محيي الدين أسامة البيرقدار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
8. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1991م.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م.
10. أيسر التفاسير، لأبي بكر جابر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
11. البحر المحيط، لأبي يحيى محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
12. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ-1957م.
13. بغية السائل من أوابد المسائل، لوليد المهدي، دار الراف.
14. البيان في غريب إعراب القرآن، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت577هـ)، ضبطه بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان.

15. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

16. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.

17. التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم، د. فلاح حسن كاطع، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008م.

18. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت671هـ)، تح: أحمد البزدوني، وإبراهيم اطفيش، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م.

19. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت1376هـ)، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

20. حاشية الشهاب على البيضاوي، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069هـ)، ضبطه الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

21. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، للعلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المصري الخلوتي المالكي (ت1421هـ)، ضبطه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

22. حاشية محيي الدين زادة على تفسير البيضاوي، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجي الحنفي (ت951هـ)، ضبطه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ط) (د-ت).

23. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4..

24. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ، (د-ط) (د-ت).

25. الدر النشرة في توجيه القراءات المتواترة، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد المهدي ابن عجيبة (ت1224هـ)، اعتنى به عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ط) (د-ت).

26. الدلالة وجدل اللفظ والمعنى، مليكة سعيد، عود الند، مجلة ثقافية فصيلة، ع61، 2011م. (د-ط).

27. ديوان الأعشى الكبير، مسمون بن قيس، (د-ط) (د-ت).

28. ديوان جرير، دار بيروت للنشر، بيروت، 1406هـ-1986م. (د-ط).

29. روح المعاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

30. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.

31. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د-ط) (د-ت).

32. شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)، ضبطه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د-ط) (د-ت).
33. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، محمد بن علي موفق الدين الموصلي المعروف بابن يعيش (ت746هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2001م.
34. فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
35. الفتوحات الإلهية، للإمام سليمان بن عمر العجيلي الشافعي (ت1204هـ)، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
36. فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة، لمحمد بن علي بن حسين المالكي، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
37. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
38. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت643هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ-2006م.
39. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
40. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
41. كشف المشكلات، للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ)، تح: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت.
42. الكواكب الدرية على الأجرومية، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
43. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
44. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تح: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2004م.
45. معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
46. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط4، 1418هـ.

47. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية، مصر، ط1.

48. مغني اللبيب عن كتب الأعرايب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي محمد، جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح: د. مازن مبارك، ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

49. مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ

50. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.

51. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط16.

52. النخبة الصرف من أحكام الصرف، للدكتور خالد مصطفى الدمج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

53. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، المغرب، 1999م.